

كلمة وزير الاتصالات أمام «النواب»: نمو الصادرات الرقمية بـ ١,٤ مليار دولار



إطلاق ٤٥ خدمة حكومية ضمن المرحلة الأولى من منصة مصر الرقمية

في العام المالي الماضي، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من ٣,٢٪ إلى ٤٪ لتصل إلى ٤,٤٪، ونمت الصادرات الرقمية من ٣,٢ مليار دولار إلى ٣,٦ مليار دولار لتبلغ ٤,١ مليار دولار، وشهد عدد العاملين بالقطاع نموا متزايدا من ٢٣٣ ألف عامل، ثم ٢٥٦ ألف عامل، وصولا إلى ٢٨١ ألف عامل، كما تقدم مركز مصر العالمي في مؤشر جاهزية الشبكة خلال عام من المركز ٩٢ إلى ٨٤ خلال العام الحالي.

جاء ذلك خلال كلمة الدكتور عمرو طلعت أمام الجلسة العامة لمجلس النواب برئاسة المستشار

أكد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على نجاح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على مكانته كأعلى قطاعات الدولة نمواً، من خلال تحقيق معدل نمو ١٦٪ خلال العام المالي الحالي؛ مشيراً إلى تطور أداء القطاع من خلال استعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية له على مدار الأعوام المالية الثلاثة السابقة.

ووفق الوزير فقد ارتفع حجم الناتج المحلي للقطاع من ٨٠,١ مليار جنيه في ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٩٣,٥ مليار جنيه في ٢٠١٨-٢٠١٩ ثم ١٠٧,٧ مليار جنيه

٧٥ قاعدة؛ مشيرا الى تعاون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع كافة قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي من خلال العمل على محورين هما خدمات المواطنين، وتطوير أداء الحكومة؛ حيث يتم تنفيذ مشروع بتكلفة تصل الى ثلاثة مليار جنيه لرقمنة الخدمات الحكومية واطاحتها من خلال أربعة منافذ وهي منصة مصر الرقمية التي تم اطلاقها بشكل تجريبي وبلغ عدد المسجلين بها أكثر من مليون مواطن؛ ومكاتب البريد، ومراكز الخدمات الحكومية؛ ومركز الاتصال (١٥٩٩٩)؛ لافتا إلى أنه تم اطلاق خدمات المرحلة الأولى من منصة مصر الرقمية بالتعاون مع الجهات مقدمة الخدمات بعدد ٤٥ خدمة حكومية رقمية ضمن حزم خدمات المرور والتمويل والتوثيق والشهر العقاري بالإضافة إلى خدمات المحاكم والسجل التجاري والضريبة العقارية على أن تتضمن خدمات المرحلة الثانية إطلاق ٢١ خدمة ضمن حزم المحاكم والإسكان الاجتماعي والأحوال المدنية، بالإضافة الى عدد من خدمات التمويل والتوثيق ورخصى ومركباتي؛ موضحا أنه تم إتاحة طرق مختلفة لسداد رسوم الخدمات إلكترونيا وهي منافذ شركات السداد الإلكتروني ومحافظ المحمول، وبطاقات الائتمان.



واستعرض الدكتور عمرو طلعت، أبرز المشروعات الخدمية التي تقوم الوزارة بتنفيذها بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات الدولة لتحقيق التحول الرقمي والتي من أبرزها؛ التعاون مع وزارة الزراعة في مشروع تطوير منظومة الحيازة

الدكتور حنفي جبالي، رئيس المجلس؛ حيث تناولت الكلمة أبرز إنجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في إطار برنامج الحكومة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، بالإضافة إلى خطة عمل الوزارة في ضوء استراتيجيتها لبناء مصر الرقمية، التي يتم تنفيذها وفقا لثلاثة محاور هي: التحول الرقمي، وبناء القدرات، ورعاية الإبداع؛ وعلى ثلاثة قواعد وهي: بنية تحتية كفاء، وريادة دولية، وسياج تشريعي وحوكمي.



وفي مستهل كلمته؛ وجه الدكتور عمرو طلعت التهئة للسيد المستشار رئيس مجلس النواب، والسادة وكلي المجلس، ورؤساء اللجان النوعية المتخصصة، والنواب على الفوز بثقة الشعب المصري العظيم لتمثيله في هذا المجلس الموقر، كما تقدم بالتهئة إلى المستشار حنفي جبالي لاختياره رئيسا للمجلس؛ مؤكدا على أن المجلس سطر عبر حياة نيابية عريقة صفحات مضيئة في مسيرة الديمقراطية ليكون منبرا تعلق فيه مصلحة الوطن وتتجسد فيه الإرادة الشعبية؛ معربا عن تطلعه لتعاون مثمر ومناقشات ثرية للبناء على ما تحقق من إنجازات ومواصلة العمل نحو صياغة مستقبل مشرق يحقق الازدهار والتنمية المنشودة.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت، أنه تم إضافة ٥٠ قاعدة بيانات للبنية المعلوماتية بالشراكة مع هيئة الرقابة الادارية ليصبح عدد قواعد البيانات

وعلى صعيد العمل نحو تطوير أداء الحكومة؛ أوضح الدكتور عمرو طلعت أن الوزارة تقوم بتنفيذ مشروع انتقال الحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي لتصبح حكومة رقمية تشاركية لا ورقية؛ من خلال رقمنة دورات العمل وتطوير أساليبه باستخدام تطبيقات متخصصة وأخرى تشاركية سيتم اتباعها في العمل الحكومي، مع العمل على رقمنة مليار وثيقة حكومية متداولة؛ مشيراً إلى أنه بالتعاون مع النيابة العامة ووزارتى العدل والداخلية تم الانتهاء من تشغيل منظومة انفاذ القانون في ٧٧ نيابة و ٢٠٠ قسم ونقطة شرطة وفي المحاكم الابتدائية في سبع محافظات حيث يهدف المشروع الى ميكنة المنظومة بدءاً من اصدار الحكم وحتى إجراءات تنفيذه بما يتيح متابعة القضايا عن بُعد وسرعة إنفاذ الأحكام وتحقيق العدالة الناجزة، كما يتم تنفيذ مشروع عدالة مصر الرقمية بكلفة اجمالية ٥ مليار جنيه، وكذلك تنفيذ مشروع التحول الرقمي في السجون بكلفة اجمالية ٤٠٠ مليون جنيه حيث يتم العمل حالياً على تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع، وذلك بالإضافة الى التعاون مع وزارة العدل لتقديم خدمات التوثيق بصورة مميكنة حيث تم الانتهاء من ميكنة ٣٦١ مكتب توثيق وإتاحة ٩١ مكتب بريد لتقديم خدمات التوثيق كما تم إتاحة تطبيق على الهاتف المحمول لتمكين المواطنين من معرفة أقرب مكتب بريد لهم وحجز موعد لتفادي الزحام، لافتاً إلى انه يتم أيضاً التعاون مع كافة قطاعات الدولة لتنفيذ مشروع التحول الرقمي في منظومة إدارة أملاك الدولة لبناء قاعدة بيانات لأملك الدولة بكلفة ٣٠ مليون جنيه، وكذلك مشروع الرقم القومي للعقارات، بالإضافة الى تنفيذ منظومة التراخيص العقارية لتحقيق الإدارة الرشيدة للثروة العقارية من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية دقيقة متكاملة مع مشروع البنية المعلوماتية للدولة.

الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح بكلفة ٣٧٠ مليون جنيه حيث تم الانتهاء من أعمال المشروع في ١٢ محافظة بإجمالى مليون حائز؛ ويتم العمل نحو الانتهاء من كافة المحافظات فى النصف الأول من العام الحالى بمستهدف ٥ مليون حائز، كما يتم تنفيذ مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحى الشامل بالتعاون مع وزارتى الصحة والإنتاج الحربى بكلفة اجمالية مليار جنيه وذلك من خلال اطلاق المشروع فى بورسعيد والأقصر والعمل حالياً على اطلاقه بمحافظات الإسماعيلية والسويس واسوان وجنوب سيناء مع استكمال باقى المحافظات تباعاً، كما تم اطلاق ١٥٠ وحدة تشخيص عن بُعد ضمن مشروع التحول الرقمي فى التشخيص الطبى لربط الوحدات الصحية فى القرى بمستشفيات فى جميع أنحاء الجمهورية وذلك بالتعاون مع وزارتى التعليم العالى والصحة، وتتعاون الوزارة أيضاً مع وزارة التعليم العالى فى كلا من تطبيق منظومة الامتحانات الرقمية بكلفة مليار جنيه؛ وميكنة المستشفيات الجامعية بكلفة ٢ مليار جنيه حيث جرى العمل فى تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع فى ٧٣ مستشفى فى ١١ جامعة، كما شملت المشروعات إصدار مليون ونصف بطاقة مدفوعات للعمالة غير المنتظمة تم توزيعهم من خلال مكاتب البريد، وإطلاق منصات الخدمات الرقمية ومن أبرزها منصة الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لخدمات المستوردين، والعمل على اطلاق المنصة الإلكترونية للإبلاغ والبحث عن المفقودين بالتعاون مع وزارتى الداخلية والتضامن الاجتماعى.

